



بيان

وفد المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة

البند 82 " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة "

نيويورك 11 أكتوبر 2012

*seul le discours prononcé fait foi*

السيد الرئيس

يود وفد بلادي في البداية أن يعبر عن شكره لسعادة السيد غارين نزيان رئيس اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة على تقريره القيم حول اجتماع اللجنة المنعقد من 21 إلى 28 فبراير 2011.

يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان حركة عدم الانحياز والمجموعة الإفريقية و يود بصفته الوطنية التركيز على النقاط الأساسية التالية:

يولي وفد بلادي أهمية كبيرة لعمل اللجنة الخاصة بالنظر لدورها في تدارس المواضيع المتصلة بالميثاق و الإنجازات التي حققتها في هذا الصدد. و نبقى مقتنعين بالمساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها اللجنة من خلال مواصلة تدارس المواضيع التي هي على جدول أعمالها في الوقت الحالي. و نتطلع الى تكثيف المناقشات والمساهمات من الدول الأعضاء للتوصل الى نتائج ملموسة تؤدي الى البث في تلك المواضيع .

وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي يكرر موقفه الثابت أن فرض عقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق يجب أن يكون بعد استنفاد كافة السبل من أجل التسوية السلمية للمنازعات، و بما يمكن من صون السلم والأمن الدوليين. كما ينبغي العمل على تجنب الآثار السلبية للعقوبات ليس فقط على الأفراد غير المستهدفين ولكن أيضا على الدول الثالثة. كما يجب أن تكون العقوبات محدودة المدة، و تتم مراجعتها بانتظام من أجل تعديلها أو إلغاؤها عندما تنتفي الأهداف التي من أجلها تم إقرارها.

و نعبر في هذا الإطار عن ارتياحنا للتحسينات التي أدخلت على نظام عقوبات الأمم المتحدة، من خلال اعتماد مقررات تمكن لجان مجلس الأمن التي تتابع هذه العقوبات من تحسين أساليب عملها و زيادة تفاعلها مع الدول الأعضاء من أجل المساهمة في بناء قدراتها الوطنية للوفاء بالتزاماتها بهذا الخصوص.

يؤكد وفد بلادي على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويدعم بقوة الدور المتواصل الذي تقوم به الأمم المتحدة بصفتها المحفل العالمي لمعالجة القضايا المتعلقة بالسلم و الأمن الدوليين، و تعزيز حقوق الإنسان و التنمية المستدامة. و تضل تسوية النزاعات بالطرق السلمية أحد الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة و أحد أهم أهدافها. و من هنا تبرز أهمية إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والتي نخلد هذه السنة الذكرى 30 لاعتمادها، على أساس النص الذي أعدته اللجنة الخاصة و الذي تبنته 41 دولة و من ضمنها المغرب.

فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة الخاصة تبقى مقتنعين بأهمية الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة للجنة. و يبقى تحقيق هذا الهدف مسؤولية مشتركة يجب أن تشجعنا على التفكير مليا في الوسائل الكفيلة بتنشيط عمل اللجنة من حيث المواضيع الممكن تدارسها مستقبلا و عدم التركيز فقط على المدة التي تستغرقها اجتماعات اللجنة.

فيما يتعلق بمرجع ممارسات الأمم المتحدة و مرجع ممارسات مجلس الأمن، فإن وفد بلادي يرحب بالتقدم المحرز من أجل تدارك التأخير الحاصل في نشر المرجعين على اعتبار أنهما مصدران قيمان للمعلومات و أحد الوسائل الفعالة للحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمنظمة. كما نتطلع أن يكون هذا النشر على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية المعتمدة في المنظمة بما يكفل توسيع مجال الاستفادة منها.

شكرا السيد الرئيس